الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز
(قطاع الكهربـاء)

أحدثت الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز بمقتضى المرسوم عدد 8 لسنة 1962 المؤرّخ في 3 أفريل 1962 المصادق عليه بالقانون عدد 16 لسنة 1962 المؤرّخ في 24 ماي 1962 لتتولّى إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز. وتنفرد الشّركة منذ تأسيسها بنشاطي نقل وتوزيع الكهرباء على المستوى الوطني وأصبحت منذ سنة 1996[1] الطرف الرئيسي لإنتاج الكهرباء الذي تمّ فسح مجاله إلى وحدات إنتاج تابعة للخواص في إطار لزمات وهي تُصنّف على معنى القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرّخ في غرّة فيفري 1989[2] كمؤسّسة عموميّة ذات صبغة غير إداريّة في شكل منشأة عموميّة.

ويتوفّر لدى الشّركة 23 محطّة لتوليد الكهرباء بقدرة 2975 ميقاواط في موفّى سنة 2009 تتمثّل في 5 محطّات بخاريّة (1090 ميقاواط) و13 محطّة غازيّة (1406 ميقاواط) ومحطّة ذات دورة مزدوجة (364 ميقاواط) و4 مولّدات للطّاقة الهوائيّة والمائيّة (115 ميقاواط). وتساند شركة خاصّة برادس منذ سنة 2002 مجهود الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز في إنتاج الكهرباء حيث ساهمت خلال سنة 2009 في إنتاج ما يعادل 22,4 % من الإنتاج الوطني.

ويبلغ طول شبكة خطوط الجهد العالي 5700 كم موصولة بما عدده 75 محطّة تحويل جهد عالي/جهد متوسط بينما يبلغ طول شبكة توزيع الكهرباء 133 ألف كم من بينها 8 آلاف كم من الخطوط تحت الأرض وتضمّ 56 ألف محطة تحويل جهد متوسط/جهد منخفض.

وحسب الإحصائيّات الرسميّة، بلغت نسبة التّنوير بالبلاد التّونسيّة سنة 2009 ما يناهز 99,6 % موزّعة على ثلاثة ملايين حريفا بمبيعات للكهرباء ناهزت 1477 م.د أي ما

---

[1] - بمقتضى القانون عدد 27 لسنة 1996 المؤرّخ في غرّة أفريل 1996.

[2] - والنّصوص المتمّمة والمنقّحة له وخاصّة القانون عدد 74 لسنة 1996.

يمثّل حوالي 72 % من مجموع رقم معاملات الشّركة علما أنّ قيمة منحة الاستغلال المسندة من قبل الدّولة كانت في حدود 560 م.د.

وانطلق اعتماد نظام الجودة بالشّركة منذ سنة 2001 لتتحصّل في موفّى سنة 2009 مجمل أقاليمها وعددها 38 وعدد من وحداتها المركزيّة على شهادة الجودة إيزو 9001.

وقد أكّد عقدا برامج الشّركة للفترتين 2002-2006 و2007-2009 على ضرورة تدعيم أسطول الإنتاج والنّقل والتّوزيع لمجابهة الطّلب المتزايد على الكهرباء مع تدعيم نجاعة استغلال التّجهيزات المركّزة فضلا عن تنمية جودة الخدمات المسداة للحرفاء.

وتوجّهت أعمال الدّائرة لتقييم مدى توفّق الشّركة في بلوغ أهدافها في نشاط الكهرباء على أن يتمّ النّظر في نشاط قطاع الغاز في مرحلة لاحقة. ولإنجاز هذه المهمّة استغلّ الفريق الرّقابي بالخصوص قواعد بيانات الشّركة ونتائج الاستبيان الموزّع على مجمل الأقاليم وأجرى زيارات ميدانيّة لعدد من وحدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.

وأبرزت الأعمال الرّقابيّة عددا من النّقائص في مستوى الاستثمارات ونظام المعلومات وفي مجال التّصرّف في أنشطة الإنتاج والنّقل والتوزيع.

I - الاستثمـار

تمّ تحديد استثمارات المخطّط العاشر لقطاع الكهرباء بما قيمته 1113 م.د وزّعت تباعا على أنشطة الإنتاج والنّقل والتّوزيع بما يناهز 377 م.د و471 م.د و265 م.د. وتهدف الشّركة إلى إنجاز استثمارات بحوالي 2795 م.د في موفّى المخطّط الحادي عشر ترمي إلى تطوير طاقة أسطول الإنتاج إلى غاية 1825 م.د ودعم شبكة النّقل في حدود 450 م.د والتّوزيع بما قدره 520 م.د.

أ - تطويـر طاقـة إنتـاج الكهربـاء

تمكّنت الشّركة من تركيز وتشغيل مجمل الوحدات المبرمجة بالمخطّط العاشر والمتمثّلة أساسا في إنجاز وحدات غازيّة بكلّ من حلق الوادي وطينة وفريانة بالإضافة إلى إنجاز عدد من المحطّات الهوائيّة.

وبهدف تطوير طاقة إنتاج الكهرباء لملاءمتها مع الطّلب الوطني وتحسين الاستهلاك النّوعي[1] لأسطول الإنتاج، تمّت برمجة إنجاز وحدتين جديدتين ذات الدّورة الأحاديّة لإنتاج الكهرباء بكلّ من غنّوش في أفق 2011 وسوسة في أفق 2013 بكلفة جمليّة قدّرت تباعا بحوالي 730 م.د و550 م.د. وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ تركيز وحدة غنّوش كان مبرمجا لسنة 2005 وأنّ اضطرار الشّركة إلى تأخيره إلى سنة 2011 استوجب إبرام عقود بالاتّفاق المباشر لتركيز وحدتين غازيّتين بكلفة جمليّة ناهزت 225 م.د علما أنّ الكلفة التّقديريّة لإنجاز وحدة غنّوش كانت في سنة 2006 في حدود 360 م.د وأنّ الاستهلاك النّوعي للوحدة الغازيّة يضاهي ضعف الاستهلاك النّوعي لوحدة الإنتاج أحاديّة الدّورة. وقد أرجعت الشركة أسباب هذا التأخير إلى تعطّل المفاوضات مع شركة "بريتش قاز" بخصوص تركيز محطّة إنتاج خاصّة بغنوش مع استغلال الغاز المستخرج من حقل يوغرطة ممّا جعل الشركة التونسية للكهرباء والغاز تقترح برنامجا بديلا حظي بمصادقة مجلس الوزراء وسمح للشركة في ماي 2005 باقتناء وحدة غازية (طينة 2) سنة 2007 وبإصدار طلب العروض لتركيز محطّة غنّوش حيث تمّ إبرام العقد المتعلّق بها في جوان 2008.

وسعيا إلى تطوير الطّاقات البديلة للإنتاج برمجت الشّركة خلال المخطّط الحادي عشر توسيع المحطّة الهوائيّة بسيدي داود والانطلاق في استغلال موّلدات هوائيّة بجهة بنزرت بكلفة تناهز 580 م.د. وتبيّن أنّ دخول مشروع المولّدات الهوائيّة حيز النّشاط الذي كان مبرمجا في سنة 2009 يشهد تأخيرا حيث لم يتمّ إبرام عقد إنجازه إلاّ في فيفري 2009 مع ضبط آجال التنفيذ بمدّة 30 شهرا وذلك بسبب اعتراض مالكي الأراضي على تحوّز الشركة بها قصد تركيز المولدات المذكورة.

---

[1] - كميّة المحروقات اللاّزمة (طنّ مكافئ نفط) لإنتاج 1 جيقاواط في السّاعة من الكهرباء.

ب ـ دعم شبكة نقل وتوزيع الكهرباء

يمثّل التّحكّم في آجال إنجاز مشاريع نقل الكهرباء حلقة أساسيّة لضمان استمراريّة التّزوّد بالكهرباء بالكميّة المطلوبة والجودة اللاّزمة، بيد أنّه تبيّن أنّ البدء في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة بالمخطّط العاشر سجّل تأخيرا هامّا ناهز 3 سنوات. كما لوحظ أنّ أغلب مشاريع المخطّط الحادي عشر لا تزال إلى موفّى جوان 2010 في طور إتمام إجراءات الصّفقات العموميّة حيث لم يتمّ إبرام إلاّ عقد واحد في سبتمبر 2009 لإنجاز خطوط أرضيّة بكلفة تناهز 20 م.د من مجموع استثمارات المخّطط المقدّرة بحوالي 450 م.د.

ولوحظ بخصوص إنجاز مشاريع المخطّط العاشر عدم احترام الشركة للنصوص المتعلّقة بتنظيم الصفقات العموميّة حيث تتولّى إدخال تغييرات جوهريّة على طبيعة الطّلبات الخاصّة بأغلب الصّفقات بمبلغ جملي ناهز 114 م.د أي ما يمثّل حوالي 23 % من مبلغ الصّفقة الأوليّة وذلك بإضافة مكوّنات جديدة لم يتضمنها كراس الشروط قصد مواكبة التّغيّرات الهامّة لظروف الاستغلال النّاتجة خاصّة عن التّأخير المسجّل في مستوى إنجاز مخطّطات الاستثمار. كما اتّضح أنّ الشّركة لم تتولّ عرض الطّلبات الّتي أدّت إلى تغيير مبلغ الصّفقة بنسبة تفوق 20 % على الرّأي المسبق للّجنة العليا للصّفقات العموميّة.

وتبيّن أنّه لم يتمّ إنجاز سوى 26 % من مشاريع مراكز التّحويل[1] المبرمجة خلال الفترة 2002-2009 علما أنّه تمّ إنجاز 65 % منها بمعدل تأخير يناهز الأربع سنوات ليبلغ 8 سنوات بالنّسبة إلى مشروع إنجاز مركز تحويل بتبرسق بالإضافة إلى أنّ 18 % من هذه المشاريع تمّ إنجازها بقدرة مختلفة عن تلك الّتي تمّت برمجتها بمخطّطات التّجهيز.كما أنّه لم يتمّ إنجاز ثلاثة مشاريع لخطوط الجهد العالي تمّت برمجتها خلال الفترة نفسها.

وبلغت استثمارات نشاط التّوزيع خلال السنوات الثلاث الأولى من المخطّط الحادي عشر (2007-2009) حوالي 329 م.د خصّت أساسا التّنوير الحضري والرّيفي بالإضافة إلى تعزيز الشّبكة والبنية الأساسيّة.

---

[1] ـ تمثّل مراكز التّحوبل جهد عالي/جهد متوسّط حلقة الوصل بين شبكتي النّقل والتّوزيع.

وبهدف تحديد حاجيات الاستغلال المستقبليّة، كلّفت الإدارات الجهويّة للتّوزيع بالتحيين الدوري لمخطّطات تعزيز شبكة الجهد المتوسّط. إلاّ أنّ بعض المخّططات ظلّت دون تحيين على الرّغم من انتهاء فترة تغطيتها منذ أربع سنوات في بعض الحالات وهو ما لا يساعد على متابعة إنجاز أهداف الشركة وتحديد تسلسل متناسق وممنهج لنشاطها ولا يسمح بتحديد مخططات الاستثمار للفترات اللاحقة وبضبط حاجيات الشراءات والأشغال بالدقة اللازمة ممّا قد يؤثّر سلبا على معالجة ملفات الصفقات العموميّة.

كما تبيّن أنّ مشاريع تعزيز شبكة الجهد المتوسّط المبرمجة بالمخطّطات المديريّة للجهات عرفت نسبة إنجاز تتراوح بين 29 % بجهة تونس و45 % بجهة الشّمال. وقد أفادت الشّركة أنّ هذا التّأخير يعود بالأساس إلى النفاد الحاصل في مستوى مخزون المعدّات (44 % من المشاريع) وإلى التّأخير الحاصل في مستوى تنفيذ مشاريع مراكز التّحويل (24 % من المشاريع).

ومن شأن هذا التّأخير أن يحول دون ضمان استمراريّة تزويد الكهرباء عند حصول أعطاب بأحد المحوّلات أو بأحد الخطوط الرّئيسيّة نظرا إلى عجز 26 مركز[1] تحويل رئيسي وفرعي عن توفير القدرة المضمونة خلال سنة 2010 وإلى صعوبة تغطية تغطية الأعطاب الطّارئة على 9 من هذه المراكز وعلى 4 خطوط رئيسيّة.

ج ـ التّصرّف في مخزون المعدّات

لتحديد حاجياتها من المعدّات تقوم الأقاليم بمراسلة مختلف الأطراف الّتي يمكن أن توفّر معطيات حول المشاريع المزمع بعثها في السّنوات الموالية. وقد تبيّن أنّها لا تقوم بتشريك متدخّلين فاعلين في مجال الاستثمارات في مستوى الجهات على غرار وكالة النّهوض بالصّناعة والبنوك. وتدعو الدّائرة في هذا المجال إلى تجميع أكبر عدد ممكن من المعطيات حول المشاريع المزمع إنشاؤها في السّنوات الموالية عبر توسيع نطاق مصادرها وتنظيم جلسات عمل مع مختلف المتدخّلين لطلب تقديرات الاستثمار.

---

[1] ـ تقرير صعوبات الاستغلال لشبكة الجهد المتوسّط لصيف 2010.

وقامت الشّركة في أكتوبر 2007 بإقرار تسعيرات جديدة لعمليّات الرّبط الكهربائي شملت تخفيضات انجرّ عنها تطوّر هامّ في مطالب الرّبط. وأبرز فحص الدّراسات التّقديريّة لتحديد الحاجيّات الخاصّة بشراءات معدّات الرّبط(الأعمدة والمحوّلات والخطوط) لسنتي 2008 و2009 أنّها اعتمدت على استهلاكات سنوات ما قبل 2007 دون أخذ الانجرارات المحتملة لتطوّر الطّلب بعين الاعتبار.

وتمّ خلال الفترة 2007-2009 إصدار 347 مطلب شراء بقيمة 375 م.د. وبلغ معدّل الآجال بالنّسبة إلى الصّفقات المبرمة ما يناهز207 أيّام ليتجاوز 400 يوم في ستّ حالات بينما لم يتمّ الانتهاء من إبرام 56 صفقة إلى موفّى ماي 2010 على الرّغم من أنّ 15 من مطالب الشّراءات الخاصّة بها تمّت قبل ماي 2009. وفسّرت الشركة طول آجال التنفيذ خاصّة بالتّأخير الذي تشهده مصادقة البنك الإفريقي للتّنمية على بعض الصفقات التي يتولّى تمويلها.

وتبيّن من جهة أخرى أنّ 15 % من مطالب الشّراءات الّتي تمّ إصدارها خلال الفترة نفسها لم تفض إلى إبرام صفقة نتيجة بالخصوص لعدم ضبط المقاييس الفنية بصفة دقيقة أو لارتكاب أخطاء إجرائيّة أو تقديريّة من قبل الشّركة.

ونتيجة لمختلف هذه النّقائص عرفت الشّركة عدّة صعوبات في مستوى التّزوّد بالمواد حيث سجّل خلال الفترة 2007-2009 نفاد لمخزون عديد الأصناف من معدّات توزيع الكهرباء[1] ممّا اضطرّ الشركة إلى القيام سنة 2009 بشراءات تكميليّة لما يناهز 14 صنفا من المعدّات عن طريق استشارات أو صفقات بالاتّفاق المباشر أو ملاحق لصفقات ترتّبت عنها كلفة إضافيّة في مستوى التّزوّد وحدّت من جودة الخدمات المسداة للحرفاء.

II - نظـام المعلومـات

أبرز النّظر في نظام المعلومات للشّركة عددا من النّقائص شابت منظوماتها الإعلاميّة وقيادة نشاطها.

---

[1] - حسب تصنيف الشّركة (articles prépondérants).

أ ـ المنظومات الإعلاميّة للشّركة

تولّت الشّركة إعداد مخطّط مديري للإعلاميّة للفترة 2004-2007. غير أنّ نسبة تنفيذ الميزانيّة المخصّصة للمشاريع المبرمجة لم تتجاوز 34 % (7,6 م.د) في موفّى جوان 2010 نتيجة بالخصوص للبطء الحاصل في إعداد كرّاسات الشّروط وضعف التّنسيق بين مصالح الاستغلال وإدارة الإعلاميّة. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ الشّركة لم تضع إجراءات توضّح مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع الإعلاميّة وتحدّد مشمولات كلّ المتدخّلين بالرّغم من تأكيد لجنة نظام المعلومات والاتّصال منذ سنة 2005 على ضرورة توضيح أدوار المتدخّلين في هذا المجال.

وقد أبرزت نتائج الاستبيان لجوء 58 % من الأقاليم إلى تطبيقات تمّ تطويرها أو اقتناؤها بصفة منفردة وهو ما لا يؤمّن اندماج هذه التطبيقات ضمن منظومة المعلومات للمؤسّسة.

واتّضح أنّ الشّركة تفتقر إلى مخطّطات لاستمراريّة النّشاط وإلى مركز تخزين احتياطي للمعطيات المتعلّقة بالحرفاء ممّا قد يعرّض نشاطها إلى اضطرابات هامّة في حال تلف التّجهيزات الإعلاميّة أو تعطّل المنظومات.

ولوحظ على صعيد نشاط إنتاج ونقل الكهرباء غياب قاعدة بيانات مركزيّة تشمل مجمل المعطيات المتعلّقة بالأعطاب الطّارئة على وحدات الإنتاج وشبكة النّقل، علما أنّ قاعدة بيانات المركز الوطني لتوزيع الأحمال[1] لا تشتمل على عدد ساعات عدم الاستغلال لكلّ وحدة إنتاج وتاريخ وساعة إعادة تشغيلها ممّا لا يسمح بتقييم شامل وآني لمردوديّة أسطول الشّركة.

---

[1] ـ يعنى هذا المركز بالقيادة المركزيّة لشبكة إنتاج ونقل الكهرباء فضلا عن المتابعة الآنيّة لمختلف مؤشّرات هذا النّشاط.

من جهة أخرى يعتمد نشاط التّوزيع على منظومتين إعلاميّتين تستغلّهما الأقاليم خاصّة في مستوى إجراءات الفوترة والاستخلاص والرّبط هما منظومتا "ألفا" و"التّصرّف في العلاقة مع الحرفاء".

وعلى الرّغم من تركيز منظومة "ألفا" بتأخير فاق الآجال المحدّدة بأكثر من سنتين، حيث تمّ تسلّمها في ديسمبر 2008، ورغم تجاوز الاعتمادات المبرمجة لفائدتها بما يناهز 75 % حيث ارتفعت التكلفة من 400 أ.د إلى 700 أ.د، فقد أظهر الاستغلال أنّ تصميمها يشكو عدّة نقائص. ولم تُشفع منظومة "التّصرّف في العلاقة مع الحرفاء" بأدلّة استغلال وتصميم ممّا لا يضمن استمراريّتها وحسن استغلالها. كما لم يسمح تطوير هذه التّطبيقة خارج الإطار التّنظيمي المعتمد للغرض بدمجها ضمن منظومة "ألفا". وبيّن أكثر من 64 % من الأقاليم بطء تجاوب التّطبيقتين في مستوى الاستغلال كما بيّن 40 % منها تواتر انقطاعاتها.

ب ـ قيادة نشاط الشّركة

يتطلّب التّحكّم في نشاط الشّركة توفّر منظومة متكاملة لضبط الأهداف ولتحديد المؤشّرات التي تتمّ متابعتها دوريّا لاتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة في الإبّان. وتوخّت الشّركة في هذا الإطار منظومة عقود برامج فرعيّة لمتابعة أداء مختلف وحدات الاستغلال منبثقة عن عقد برامج الشّركة الممضى مع الدّولة.

وقد تبيّن في هذا الصّدد تولّي قواعد النّقل[1] تحديد الأهداف المتعلّقة بنشاطها بمعزل عن الإدارة المركزيّة حيث ضبطت أهداف تقنيّة تراجع مستواها من سنة 2007 إلى سنة 2009 والحال أنّ عقد برامج الشّركة ينصّ على تحسينها سنويّا. كما لوحظ عدم متابعة مدى تحقيق قواعد النّقل لهذه الأهداف واتّخاذها إجراءات تصحيحيّة في المجال بالرّغم من التّراجع المتواصل لعدد من المؤشّرات الفنيّة طوال الفترة 2007-2009.

---

[1] ـ وحدات فنّية مختصّة ترابيّا في التّصرّف وصيانة شبكة النّقل.

أمّا في مجال توزيع الكهرباء فقد تضمّنت عقود البرامج الفرعيّة أهدافا سنويّة لمؤشّرات جودة الخدمات الفنية[2] ولمؤشّرات جودة الخدمات المسداة للحرفاء[3]. غير أنّه تبيّن أنّ دليل عقد البرامج لا يحدّد بصفة دقيقة نطاق المؤشّرات الفنّيّة وكيفيّة احتسابها ولا يعتمد مكاتب قيادة الكهرباء كمصدر للمعطيات على الرّغم من تركيزها منذ مارس 2008.

واتّضح أنّ احتساب المؤشّرات يتمّ باستغلال تطبيقات مختلفة بين الجهات تعتمد على الإدخال اليدوي للمعطيات على الرّغم من توفّرها بصفة آليّة في مستوى مكاتب القيادة ممّا تسبّب في تسرّب بعض الأخطاء التي قد تحدّ من مصداقيّة الإحصائيّات المخرجة. وتبيّن أنّ الأقاليم توخّت طرقا مختلفة لاحتساب الآجال المتعلّقة بعمليّات الرّبط. وأظهرت نتائج الاستبيان أنّ 34 % من الأقاليم لا تتوفّر لديها إحصائيّات شاملة لتشكّيّات الحرفاء.

ولوحظ أنّ كلّ إقليم يحدّد عددا من مؤشّرات الجودة الخاصّة به بمعزل عن الأقاليم الأخرى ممّا لا يسمح بمقاربة البيانات وتجميعها على المستوى الجهوي والوطني. كما أنّ الأهداف التي حدّدتها بعض الأقاليم ضمن عقود البرامج لسنة 2009 كانت دون مستوى الأهداف الواردة بمنظومة الجودة الخاصّة بها وفي بعض الحالات دون مستوى إنجازات سنة 2008 ممّا يستدعي مراجعة إجراءات تحديد الأهداف خاصّة أنّ منظومة الجودة تقتضي الانخراط في مسار تطوّر وتحسّن مستمرّين.

III ـ نشاط إنتاج ونقل الكهرباء

بيّنت الأعمال الرّقابيّة نقائص تتعلّق بالتّصرّف في وحدات الإنتاج ومنشآت النّقل وبمتابعة مقتضيات عقد بيع الكهرباء المبرم مع شركة خاصّة وبحماية المحيط في بعض جوانبها.

أ ـ الأعطاب الطّارئة على منشآت الإنتـاج والنقّـل

---

[2] ـ عدد الانقطاعات النّهائيّة بالمائة كلم، عدد الانقطاعات الوقتيّة بالمائة كلم، معدّل مدّة الانقطاعات والطّاقة غير الموزّعة.

[3] ـ معدّل آجال الرّبط بالتّيّار الكهربائي، التّصرّف في التّشكّيّات.

بلغ عدد التّوقّفات غير المبرمجة لوحدات الإنتاج خلال الفترة 2007-2009 ما عدده 201 توقّفا بمعدّل تسعة أيّام لكلّ توقّف استأثرت منها المراكز الأساسيّة لتوليد الكهرباء بحوالي 60 % من عددها و51 % من مدّتها. كما تطّور عدد التّوقّفات خلال الفترة نفسها بنسبة 17 % بينما تطوّرت ساعات عدم الاستغلال بنسبة 67 % حيث بلغت في موفّى سنة 2009 حوالي 10.102 ساعة مقابل 6.044 ساعة سنة 2007.

وخلافا لتوّجهات الشّركة للفترة 2007-2009 الرّامية إلى تأمين أعلى نسب إتاحة لوحداتها خلال الفترة الصيفيّة تبيّن أنّ هذه الفترة شهدت حوالي 73 توقّفا غير مبرمج أي ما يمثّل 36 % من مجموع عدد التّوقّفات غير المبرمجة ولمدّة جمليّة ناهزت 9.351 ساعة أي بنسبة 24 % من ساعات عدم الاستغلال علما أنّ هذه المدّة ارتفعت من 1.311 ساعة سنة 2007 إلى 1.458 ساعة سنة 2009.

كما لوحظ في هذا السّياق أنّ 51 % من وحدات إنتاج الشّركة ولا سيّما منها وحدات الإنتاج الأساسيّة عرفت تراجعا لنسبة إتاحتها خلال الفترة 2007-2009 لارتفاع توقّفاتها غير المبرمجة ممّا نتج عنه تسجيل نسبة إتاحة جمليّة في حدود 89,6 % في موفّى سنة 2009 والحال أنّها كانت تهدف لتحقيق نسبة إتاحة بما نسبته 93 %.

وبالنّظر إلى أهميّة عدد التّوقّفات خلال الفترة 2007-2009 وإلى صعوبة تحديد مجمل انعكاساتها الماليّة على الشّركة تمّ الاكتفاء بتحليل 48 حالة توقّف لوحدات الإنتاج الأساسيّة لأكثر من 10 ساعات[1]. وقد قدّرت الكلفة المنجرّة عن هذه التّوقّفات بحوالي 57 م.د بعنوان الكلفة الإضافيّة لاستهلاك المحروقات وتشغيل الوحدات الغازيّة. وقد أفادت الشّركة أنّها تعمل بقدر الإمكان على التّقليص من هذه الكلفة بالضّغط على التّوقّفات غير المبرمجة وذلك من خلال إيجاد توازن اقتصادي- فنّي لمخطّط استغلال وصيانة معدّات إنتاج الكهرباء.

أمّا على صعيد نقل الكهرباء، فقد توفّقت الشّركة خلال الفترة المذكورة في التّقليص من حجم الطّاقة غير الموزّعة بنسبة 66 % حيث استقرّ حجمها في حدود 184 ميقاواط في

[1] - 24 % من العدد الجملي للتّوقّفات و44 % من مجمل السّاعات.

السّاعة بعد أن كانت تناهز 542 ميقاواط في السّاعة في حدود سنة 2007 رغم ارتفاع عدد أعطاب منشآت النّقل من خطوط وكوابل ومحوّلات من 37 عطبا في موفّى سنة 2007 إلى 51 عطبا في موفّى سنة 2009.

كما تبيّن أنّ العدد الجملي لانفصالات المحولاّت التي ترتّب عنها انقطاع التّيار الكهربائي بالمحوّلات سجّل ارتفاعا من 12 انفصالا في موفّى سنة 2007 إلى 16 انفصالا في موفّى سنة 2009 لأسباب أهمّها تطوّر نسبة خلل الحمايات الدّاخليّة التي ارتفعت من 55 % سنة 2007 إلى 64 % سنة 2009.

ب ـ متـابعة مقتضيات عقد بيـع الكهربـاء

بلغ إنتاج الخواصّ في موفّى جوان 2010 نسبة 22,4 % من الإنتاج الوطني. وينصّ العقد المبرم بين الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز والمنتج الخاصّ على أنّ الشركة ملزمة باقتناء كلّ إنتاج الوحدة الخاصّة مع ضمان مدّ المنتج بالغاز اللاّزم لمزاولة نشاطه.

وتتولّى الشّركة فوترة الغاز المستهلك شهريّا من قبل الشركة الخاصّة بالاعتماد على رفع العدّادات بينما تتولّى هذه الأخيرة فوترة الغاز الطبيعي ضمن تحديد سعر بيع الكيلواط اعتمادا على الاستهلاك النوعي المضمون[2] بالعقد. وقد تمّ الوقوف على فارق في مستوى فوترة الغاز الطّبيعي لفائدة الشركة الخاصّة في موفّى السّنة الثّامنة للاستغلال[1] بكلفة ناهزت 8,175 م.د، فسّرته الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز بأنّ الاستهلاك النوعي الفعلي للمحطّة كان دون الاستهلاك النّوعي المضمون.

وينصّ العقد على تسليط غرامة ماليّة عند عدم تمكّن الشركة الخاصّة من توفير الطّاقة الكهربائيّة وفقا لأوامر المركز الوطني للأحمال. وقد بلغت قيمة الغرامات الماليّة خلال الفترة 2005-2010 المسلّطة على المزوّد الخاصّ طبقا لمقتضيات العقد حوالي 14 م.د.

---

[2] ـ كميّة استهلاك المحروقات اللاّزمة لإنتاج الكهرباء المضمّنة سنويّا بالعقد (لمدّة 20 سنة).

[1] ـ الفترة الممتدّة من سنة 2002 إلى سنة 2010.

غير أنّه لوحظ أنّ هذه الغرامات لم تغطّ إلاّ جزءا من الخسائر الماليّة الفعليّة للشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز والّتي ناهزت 38 م.د جرّاء تشغيلها لوحدات أخرى أكثر استهلاكا للطّاقة.

ويتعيّن في هذا الشّأن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف هذه الوضعيّات عند إعداد ودراسة العقود المستقبليّة وذلك بهدف المحافظة على التّوازنات الماليّة للشّركة.

وتبيّن أنّ الشّركة الخاصّة لم تلتزم ببنود العقد حيث لم تجر خلال سنتي 2006 و2007 تجارب المردوديّة للوحدتين الغازيّتين للمحطّة واقتصرت تجاربها على إحدى الوحدتين في سنة 2008 ممّا لم يسمح بالتّفطّن في الإبّان إلى تراجع نتائج كلّ مكوّنات المحطّة خاصّة أنّ تجربة المردوديّة لسنة 2009 أثبتت أنّ الاستهلاك النّوعي الفعلي لنصف الدّورة المزدوجة باستغلال الوحدتين الغازيّتين يفوق الاستهلاك النّوعي المضمون تباعا بما نسبته 1,86 % و2,51 %.

ورغم أنّ العقد يتيح للشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز إمكانيّة إجراء تدقيق فنّي خارجي للمحطّة، فقد لوحظ أنّها لم تتولّ ذلك إلى موفّى ماي 2010 ممّا لا يساعدها على التّفطّن إلى بعض النّقائص التي قد تضعف من مردوديّة المحطّة وبالتّالي من كميّة ونوعيّة الطّاقة المزمع توزيعها على شبكة الكهرباء.

ج ـ الاقتصاد في الطّـاقة وحمـاية المحيط

خلافا لتوجّهات الشّركة الرامية إلى تفعيل المنظومة الوطنيّة للاقتصاد في الطّاقة من خلال التّحكّم في استعمال المحروقات، تدهور الاستهلاك النّوعي لمجمل أسطولها خلال الفترة 2007-2009 تباعا من 255,2 إلى 258,7 ط.م.ن/ج.و.س نتيجة بالأساس لتطوّر مساهمة الوحدات الغازيّة في الإنتاج الوطني للكهرباء من 14 % إلى 17 % لسدّ العجز المترتّب عن التّوقّفات غير المبرمجة للوحدات الأساسيّة.

وتتولّى الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز دوريّا إجراء تجارب مردوديّة لمختلف وحدات إنتاجها بهدف تحديد القدرة الصّافية والاستهلاك النّوعي لوحدة الإنتاج ومقارنتها

بتلك المضمونة من قبل المصنّع وذلك أخذا بعين الاعتبار نسبة التراجع السنويّة لهذه المؤشّرات. غير أنّه لوحظ أنّ الشّركة لم تضبط مختلف الجوانب المتّصلة بهذه التّجارب. وفي غياب هذه الإجراءات تولّت الشّركة خلال الفترة 2005-2009 إنجاز 14 تجربة مردوديّة شملت 7 مراكز إنتاج علما وأنّ وحدات أخرى لم تشملها خلال نفس الفترة أيّ تجربة مردوديّة تسمح بتقييم أدائها. كما لا يمكّن غياب هاته الإجراءات من التّأكّد من شموليّة التّدابير المتّخذة من قبل الوحدات على إثر الحصول على نتائج المردوديّة خاصّة وأنّه تبيّن أنّ عددا من الملاحظات لم تتمّ معالجتها بعد إثارتها من قبل تجارب مردوديّة سابقة.

وخلافا لما تمّت برمجته منذ سنة 2003 لم تتولّ الشّركة إلى موفّى جوان 2010 إعداد لوحة قيادة لمتابعة الوضع البيئي لوحداتها التي تستأثر بحصّة 40 % من الاستهلاك الوطني للمحروقات، كما لم تقم منذ سنة 1997 بحملات قياس دوريّة وآليّة للانبعاثات الجويّة[1] لمجمل الأسطول واكتفت بإجراء عمليّات قيس ظرفيّة حسب طلب الوحدات.

وتبيّن أنّه رغم توفّر مواصفات تونسيّة في مجال متابعة الوضع البيئي مصادق عليها منذ سنة 1989، لم تتطرّق تقارير الشركة في هذا الصدد للفترة 2005-2008 إلى وضع التصريفات المائيّة. كما لوحظ أنّ المعطيات المتعلّقة بالانبعاثات الجويّة للمحطّات لم تشهد التحيين ومازالت تستند إلى نتائج قياسات الحملة المنجزة سنة 1997.

IV - نشـاط توزيع الكهربـاء

بيّنت الأعمال الرّقابيّة أنّ هذا النشاط يشكو نقائص تتّصل بقيادة شبكة التّوزيع وبالتّحكّم في الفاقد.

أ ـ قيـادة شبكة التّوزيع

اتّضح أنّ الشركة لم تتولّ صياغة إجراءات تغطّي مجمل حالات التّبليغ لحوادث شبكة التّوزيع. وأظهرت نتائج الاستبيان أنّ غياب هذه الإجراءات أفضى إلى اعتماد طرق

---

[1] - لم تقع المصادقة إلى موفّى جوان 2010 على مواصفات تونسيّة في مجال الإنبعاثات الجويّة.

متباينة لتبليغ المعلومة لمختلف المتدخّلين ممّا لا يضمن توفير المعطيات الضّروريّة للمصالح المعنيّة لاتّخاذ التدابير اللاّزمة.

ولتوفير معطيات حينيّة حول وضعيّة شبكة التّوزيع تمّ سنة 2008 تركيز ستّة مكاتب قيادة للكهرباء إضافة إلى مكتب القيادة المركّز بصفاقس منذ سنة 1999. وتمكّن هذه المكاتب من خلال ربطها بمحطّات التّحكّم عن بعد من قطع التّيّار الكهربائي وإرجاعه حسب حاجيّات الاستغلال. بيد أنّه لوحظ عدم ربط مكتب جهة تونس بما نسبته 40 % من مراكز التحويل بالجهة. ولم يتمّ تشغيل سوى 550 نقطة ربط مع مكتب القيادة بدلا من 700 نقطة مبرمجة في موفّى سنة 2009 ممّا يؤثّر على دقّة قراءة وضعيّة الشّبكة وعلى سرعة إرجاع التّيّار الكهربائي عند حصول أعطاب.

وكان من المفروض أن تسمح مكاتب القيادة، عند حصول عطب، باختصار آجال إرجاع التيّار الكهربائي لثلثي المشتركين إلى غاية دقيقتين على أقصى تقدير. غير أنّه تبيّن أنّ معدّل مدّة الإرجاع الأوّلي للكهرباء بجهة تونس لم ينخفض إلاّ بما مدّته 5 دقائق بين سنتي 2007 و2009 حيث مرّ من 19 دقيقة إلى 14 دقيقة بينما سجّل معدّل مدّة الإرجاع الأوّلي للكهرباء بجهة صفاقس ارتفاعا ليمرّ من 9 دقائق إلى 18 دقيقة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ 18 % من الانقطاعات النّهائيّة لسنة 2009 تأتّت من التّعدّيات على الشّبكة تحت الأرضيّة نتيجة الأشغال. ولتفادي هذه التّعدّيات تعتمد الشّركة آليّة وضع العلامات على مسار الكوابل دون تحديد أهداف لمدى سحب هذا الإجراء ومتابعته في مستوى إدارة التّوزيع. ولوحظ أنّ استغلال هذه الآليّة شهد تفاوتا هامّا بين الجهات حيث أنّ الكوابل التي تمّ وضع العلامات في شأنها في موفّى ماي 2010 لا تتعدّى نسبة 2 % بجهة تونس و7 % بإقليم سوسة الشّماليّة بينما بلغت 47 % بجهة صفاقس. وقد سمحت هذه الآليّة لوحدة الصّيانة بصفاقس بالتّقليص من نسبة التّعدّي على الشّبكة لتمرّ من 16 % سنة 2007 إلى 7 % سنة 2009.

وحتّى يمكن إعلام شركات البنية التّحتيّة بالمسار الحقيقي لكوابل التّوزيع بالمنطقة المزمع التّدخّل فيها، أكّدت الشّركة منذ سنة 2005 على ضرورة تحيين خرائط شبكة الجهد المتوسّط، غير أنّها لم تتوصّل إلى موفّى جوان 2010 إلى تحيين المنظومة الإعلاميّة لجرد تجهيزات الجهد المتوسّط على مستوى بعض المناطق. وتعذّر على الشّركة في بعض الأحيان مدّ المعنيّين بالمسار المحيّن لشبكة التوزيع تحت الأرضيّة لعدم الانتهاء من إرساء منظومة المعلومات الجغرافيّة للشّبكة المقرّر منذ سنة 2007.

ب ـ التحكّم في الفاقد على مستوى التّوزيع

يتمثّل الفاقد[1] في ضياع الطاقة المنتجة لأسباب تجارية أو تقنية متمثّلة في الخسائر المسجلة بعنوان الغش وتعطب العدادات. وبلغ مجمل فاقد التّوزيع خلال سنة 2009 ما يناهز 11 %.

ففي ما يخص الفاقد التجاري، تطور عدد حالات الغش المكتشفة من 14 ألف حالة سنة 2007 إلى 16 ألف حالة سنة 2009 بما قيمته 32,5 م.د خلال كامل الفترة. وعلى الرغم من ذلك، لوحظ أنّ 53 % من الأقاليم تفتقر إلى فرق مكلفة برصد ومقاومة هذه الظاهرة. كما تبين عدم اعتماد الأقاليم على خطط تدخّل وفق المخاطر الخصوصية المحتملة ممّا لا يساعد على ترشيد استغلال الوسائل البشرية المتاحة.

ومن جهة أخرى تعتمد الأقاليم في رصد حالات الغشّ على عديد المخرجات الإعلاميّة التي تسمح بتحليل تطوّر استهلاك المشتركين. وقد أظهرت نتائج الاستبيان أنّ 11 % من الأقاليم لا تستعمل هذه المخرجات وأنّ 55 % منها لا تعتمدها إلاّ بشكل ثانوي. وأرجعت الأقاليم ذلك أساسا إلى النّقص في الموارد البشرية وإلى الاستغلال اليدوي للقوائم المخرجة.

---

[1] ـ كميّة الكهرباء المفوترة/كميّة الكهرباء المرسلة للتّوزيع.

وتتولّى الشّركة على إثر اكتشاف حالات الغش تعويض العدادات بعدّادات إلكترونيّة وتصفية المبالغ بعنوان استرجاع الطاقة. غير أنّه تبيّن أن الأقاليم لم تلتزم دائما بتعويض العدّادات نتيجة لنفاد مخزون العدّادات الإلكترونيّة. كما اتّضح أنّ الأقاليم لا تعتمد طريقة موحّدة لتحديد الفترة المعنية بالغش ومراجعة قيمة الفاتورة حيث يتمتّع رؤساء الأقاليم بسلطة تقديرية واسعة في هذا الخصوص.

وعلى صعيد آخر، تطوّرت حالات ضياع الطاقة المتأتّية من تعطل العداد عن التسجيل أو من عدم استجابته لمعيار دقة التسجيل والتي تمّ اكتشافها خلال الفترة 2007-2009 من 7.101 حالة إلى 9.687 حالة. وتبيّن أنّ الشركة لا تتولّى إجراء أعمال مراقبة على أداء العدّدات إلا بطلب من الحريف أو تبعا لملاحظة من قارئ العداد تتعلق عادة بعيب بارز.

وبهدف التقليص من الفاقد التقني والتجاري لشبكة التوزيع، تولّت الشركة سنة 2008 إحداث وحدة عُهد لها بضبط خطّتي عمل للغرض. غير أنّها لم تتوصّل إلى موفّى جوان 2010 إلى ضبط الخطتين المشار إليهما ممّا حال دون وضع إطار متكامل للتّحكّم في الفاقد.

V - برامـج الصّيـانة

تهدف مختلف أعمال الصّيانة إلى الاستغلال الأفضل لوحدات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء لغاية تأمين أعلى نسب إتاحة وتفادي الانقطاعات.

أ ـ صيانة معدات إنتاج الكهرباء

خلافا لتوجّهات الشّركة في مجال إنتاج الكهرباء التي أكّدت على ضرورة تفعيل استغلال منظومة التّصرّف في الصّيانة بمساندة الحاسوب، مازالت أغلب وحدات الإنتاج (19) إلى موفّى جوان 2010 تتصّرف في أعمال الصّيانة يدويّا. ولوحظ أنّ بقيّة الوحدات (4) التي توفّر أكثر من 80 % من مجموع إنتاج الشّركة تستغلّ المنظومة بصيغتها المطوّرة

داخليّا[1] وغالبا ما تكتفي بإدخال المعطيات الإجباريّة بالمنظومة دون الحرص على إدراج ما تعلّق منها بالأسباب والأعمال المنجزة وهو ما لا يمكّن من تحليل أسباب الأعطاب بغاية تفاديها مستقبلا.

وبيّنت الأعمال الرّقابيّة أنّ البدء في إنجاز أعمال الصّيانة العاجلة يتمّ بعد فترة يناهز معدّلها 24,5 يوما في موفّى سنة 2009 بعد أن كان لا يتعدّى 19,6 يوما سنة 2007 علما أنّه كان من المفترض البدء في إنجاز هذه الأشغال في أجل لا يتعدّى أسبوعا من تاريخ إقرارها. كما لوحظ أنّ 1530 إذن أشغال منها 82 % صنّفت بالعاجلة ما زالت في طور التّنفيذ إلى مارس 2010 وأنّ تاريخ إصدار 23 % منها يعود إلى ما قبل السّنتين.

وعلى صعيد آخر، نصّ عقد برامج الشّركة للفترة 2007-2009 على ضرورة التّقليص من مدّة إنجاز عمليّات الصّيانة السّنوية خاصّة فيما يتعلّق بالموّلدات الأساسيّة، غير أنّه تبيّن أنّ 9 وحدات لم تتمكّن من تحقيق هذا الهدف حيث ناهز أعلى فارق بين الآجال المنجزة فعليّا والآجال المبرمجة 59 يوما.

ب ـ صيانة معدات نقل وتوزيع الكهرباء

تساهم أعمال الصّيانة لشبكات النّقل والتّوزيع في ضمان أفضل ظروف الاستغلال بهدف تأمين جودة واستمراريّة التّزويد بالكهرباء. إلاّ أنّه تبيّن أنّ الشركة لا تعتمد منظومة إعلاميّة مركزيّة تعنى بكلّ أوجه التّصرّف في عمليّات صيانة الشبكة وبتجميع تشكيّات مستغلّيها رغم امتدادها وتفرّعها.

واتّضح أنّ الشّركة تفتقر إلى لوحات قيادة لنشاط نقل الكهرباء تضبط مؤشّرات الكفاءة والأداء المتعلّقة باستغلال الشّبكة وصيانتها وأنّها أمضت مع قواعد النّقل عقود برامج فرعيّة لا تتضمّن أهدافا لصيانة الشّبكة تمكّن من تقييم نجاعة وآجال إنجاز أعمال الصّيانة.

وخلافا لتوجّهات الشّركة، تراجعت النّسبة الجمليّة لإنجاز أعمال الصّيانة الوقائيّة من خلال المعاينات الأرضيّة والمعاينات على الأعمدة في الآجال المحدّدة لها من 73,8 %

---

[1] ـ تمّ تركيز المنظومة بوحدات رادس وسوسة وغنوش وبئر مشارقة منذ سنة 1992.

سنة 2007 إلى 71,3 % سنة 2009. وبالتوازي، ارتفع حجم أعمال الصّيانة العلاجيّة لمعدّات مراكز التحويل وشملت خاصّة إصلاح المحولاّت والمحولاّت الذّاتيّة وقواطع الكهرباء.

وتعلّق القصور في إنجاز أعمال الصّيانة الوقائيّة خاصّة بعدد من خطوط الجهد العالي التي لم تشملها أي زيارة صيانة خلال الفترة 2007-2009 وشهد بعضها انقطاعات بصفة وقتيّة أو دائمة. وبالرّغم من أنّ الانقطاعات الوقتيّة الطارئة على عدد من هذه الخطوط تجاوزت الحدّ المقبول الذي تمّ ضبطه من قبل المراكز الجهويّة للتسيير طيلة الفترة المذكورة، فإنّه لم يقع إجراء معاينات على الأعمدة الحاملة لها بهدف التحديد الدّقيق للأسباب المحتملة لهذه الانقطاعات المتكرّرة.

وتبيّن أنّ عددا من وحدات الاستغلال لم تتمكّن من تحقيق أهدافها بخصوص زيارات خطوط الجهد المتوسّط والمنخفض وزيارات المحوّلات في إطار صيانة معدّات توزيع الكهرباء حيث لم تحقّق وحدة الصّيانة بتونس[1] وستّة أقاليم أهداف تغطية شبكة الجهد المتوسّط لسنة 2009، بل أنّ نسبة بلوغ الأهداف لم تتجاوز 50 % فيما يخصّ وحدة الصّيانة بتونس وإقليمي المحرس وتوزر. ولم تحقّق 14 إقليما الأهداف الخاصّة بها في مجال زيارة شبكة الجهد المنخفض ولم تتجاوز نسبة بلوغ الأهداف لدى 5 أقاليم حدود 50 % لتبلغ 24 % بالنّسبة إلى إقليم المهديّة. ولم تحقّق 9 أقاليم بالإضافة إلى وحدة الصّيانة بتونس الأهداف المرسومة لها في ما يتعلّق بنسبة تغطية محوّلات الشّركة (جهد متوسّط/جهد منخفض).

وتبيّن أنّ وحدة الصّيانة بتونس لم تتوفّر لديها برامج سنويّة لزيارة منشآت الجهد المتوسّط وصيانتها خلال الفترة 2007-2010 ممّا لا يسمح بالتّوظيف الأمثل لمجهودات الصّيانة وتنسيق العمل مع مختلف المتدخّلين على الشّبكة.

ولوحظ من جهة أخرى أنّه لم يتمّ إلى موفّى جوان 2010 إبرام عقد صيانة لمكاتب قيادة الكهرباء وهو ما لا يضمن استمراريّة استغلالها في حال حصول أعطاب. كما تبيّن أنّ صيانة تجهيزات الاتّصال المتوفّرة بجهة تونس لا تخضع إلى برنامج محدّد علما أنّ بعض

---

[1] - تغطّي وحدة الصّيانة بتونس سبعة أقاليم وتسهر على صيانة تجهيزات الجهد المتوسّط بالجهة والّتي تستأثر بـ25 % من القوّة المركّزة على المستوى الوطني.

نقاط الرّبط ومراكز التّحكّم فقدت الاتّصال بمكتب القيادة بتونس أكثر من 300 مرّة خلال شهر ماي 2010.

واتّضح أنّ اتّفاقيّات الصّيانة بين وحدة الصّيانة بتونس والأقاليم التّابعة لها لم تشهد التحيين وأنّ الاتّفاقيّة بين وحدة الصّيانة بصفاقس وأقاليم الجهة لم تحدّد نطاق تدخّل الوحدة بصفة دقيقة ممّا لا يسمح بترشيد استخدام الموارد البشريّة والماديّة. كما تبيّن أنّ برامج الصّيانة السّنويّة لا يقع تبادلها بين وحدات الاستغلال وقواعد الإدارة الفنّيّة لنقل الكهرباء وبين الأقاليم المتحاذية ليتسنّى تحديد جدولة متناسقة لصيانة الخطوط الرّئيسيّة.

VI - جودة الخدمات والتحكم في الاستخلاص

أكّد عقد برامج الشّركة للفترة 2007-2009 على ضرورة تدعيم منظومة الجودة وتطوير آليّات الاستخلاص.

أ - جودة الخدمات المسداة

تعدّ الشّركة سنويّا استبيانا حول جودة الخدمات المسداة لحرفاء الجهد المتوسّط يتمّ توزيعه على الأقاليم الّتي تتكفّل بسحبه على 10 % من حرفائها من خلال زيارتهم. غير أنّه تبيّن أنّ نسبة تحقيق الزّيارات المبرمجة لسنة 2008 لم تتجاوز 55 % بكلّ من أقاليم تونس المدينة والزّهراء والمروج. ولوحظ أنّ مدّ الأقاليم بنتائج الاستبيان يشهد تأخيرا هامّا حيث لم يتمّ إلى موفّى ماي 2010 توزيع نتائج استقصاء سنة 2009. وقد أفادت 24 % من الأقاليم المستجوبة بأنّها لم تتوصّل بنتائج استبيان سنتي 2007 و2008.

ولاستكمال منظومة الإنصات، تقوم الشركة بإعداد "جدول تحديد أولويّات وانتظارات الحرفاء" يغطّي فترة 5 سنوات يتمّ من خلالها تحديد نسبة رضاء الحرفاء عن مختلف الخدمات المسداة وحصر أوجه النّشاط الّتي تستوجب تحسينات. وقد حدّدت الدّراسة المنجزة سنة 2004 جملة من النّقائص لم تؤخذ بعين الاعتبار لضبط برنامج عمل لمعالجتها ولتركيز منظومة لمتابعة التّحسّنات المسجّلة.

وتبيّن أنّه لم يتمّ اعتماد تصنيف موحّد لتشكيّات الحرفاء ولا وضع قاعدة بيانات شاملة وموحّدة تضمّ مجمل تشكّيّات الحرفاء ممّا لا يسمح بمتابعة هذه المؤشّرات وتطوّرها على الصّعيدين الجهوي أو الوطني.

وتمّ في سنة 2008 إحداث المركز الوطني للخدمات عن بعد لتقليص الضّغط على الأقاليم من خلال تأمين إرشاد الحرفاء عبر مركز نداء وطني يستقي معلوماته من الأقاليم ووحدات الصّيانة ومكاتب قيادة الكهرباء وخليّة الإرشادات[1]. غير أنّه لم يتمّ تحقيق الفاعليّة الكاملة للخدمات المقدّمة من قبل المركز إذ لوحظ أنّ 30 % فقط من وحدات الاستغلال تتولّى إعلامه بتواريخ الأشغال المبرمجة الّتي من شأنها إحداث انقطاعات على مستوى الشّبكة.

وبلغ معدّل آجال الرّبط 20 يوما في سنة 2009 وسجّل بذلك ارتفاعا بنسبة 50 % مقارنة بسنة 2007 في حين أنّ الهدف الذي ضبطه عقد برامج الشّركة يقضي بعدم تجاوز أجل 8 أيّام. ولم تتمكّن ثلثا الأقاليم من بلوغ الأهداف الخاصّة بها في هذا المجال نتيجة بالأساس لنفاد المعدّات وللتّطوّر الهامّ لمطالب الرّبط منذ دخول تسعيراته الجديدة حيز التّنفيذ.

ب ـ التحكّم في الاستخلاص

سعيا إلى المحافظة على توازنها المالي عملت الشركة على التّحكّم في آجال تسديد الفواتير واعتماد آليات خصوصية للاستخلاص وتوصّلت بفضل بعث وحدة لهذا الغرض إلى وضع مؤشرات للمتابعة وإلى تنشيط دور الأقاليم عبر ضبط أهداف ومتابعة تنفيذها شهريا. وبلغت النسبة العامة للديون[2] 7,75 % في موفّى سنة 2009 مقابل 8 % في موفّى السنة السابقة. ولئن تمكّن 18 إقليما من تحقيق أهداف الاستخلاص الخاصّة به فإنّ 20 إقليما لم يتوصّل إلى ذلك نتيجة بالأساس للافتقار للعدد الكافي من أعوان الاستخلاص.

وبلغت نسبة الديون المتنازع في شأنها 0,9 % من قيمة الفواتير الموزّعة خلال اثني عشر شهرا في موفّى سنة 2009 حيث بلغت 19,4 م.د مقابل 16,2 م.د في موفّى سنة 2008.

---

(1) ـ تتولّى تجميع أهمّ حالات الانقطاع وتقوم بالتّبليغ عنها للأطراف المعنيّة.

(2) ـ الفواتير الموزّعة وغير المستخلصة مقارنة بمجموع الفواتير الموزعة خلال 12 شهرا.

وتعلّقت هذه الديون أساسا بحرفاء الاستعمال المنزلي وبوجه الخصوص بمتسوّغي المحلاّت السكنية حيث يعمد بعضهم إلى تحويل الاشتراكات لفائدتهم ثمّ تغيير مقرات الإقامة دون تسديد فواتير الكهرباء التي هي بعهدتهم.

وبخصوص التّحكّم في آجال تسديد الفواتير، اتجهت الشركة إلى إضفاء مرونة أكبر على تنفيذ أوامر قطع الكهرباء من خلال إمهال الحرفاء يومين إضافيين وإقرار إعادة العمل بنظام التذكير بالدفع وهو ما مكّنها خلال سنة 2009 من استخلاص 18 % من الفواتير قبل تنفيذ أوامر قطع الكهرباء. ومن شأن تعميم نظام الإرساليّات القصيرة في التعامل مع الحرفاء أن يضفي مزيدا من المرونة والسرعة في الإعلام ويساهم بالتالي في مزيد الضغط على آجال الاستخلاص.

وتحول ظاهرة غياب الحريف عند رفع العدّاد دون مزيد التّحكم في آجال الاستخلاص. وبلغت نسبة العدّادات التي لم يتم رفعها لمدّة سنة كاملة 2 % سنة 2009 مقابل 1,5 % سنة 2007 علما أنّها بلغت 7 % و6 % بالنسّبة لإقليمي القيروان والمنستير. كما لوحظ أنّ أكثر من 3500 هيكل إداريّ سجّلت في جوان 2010 غيابا عند رفع العدّادات لدورتين متتاليتين.

وللحدّ من تفاقم هذه الظاهرة، تولّت الشّركة تضمين تاريخ الرفع الموالي للعدّاد بالفاتورة. غير أنّ ذلك يبقى غير كاف ممّا يستدعي تعميم إجراءات أخرى على غرار رفع العدادات خارج إطار الدورات العادية وأثناء عطلة نهاية الأسبوع وإعادة تركيب العدادات بالواجهات الأمامية للمحلات.

ولوحظ من جهة أخرى أنّ الأقاليم لا تعتمد آليّات تمكّن من قطع الكهرباء بالدرجة الأولى على الحرفاء المدينين بمبالغ هامّة.

وعلى صعيد آخر تبيّن أنّ إحالة المبالغ المستخلصة من قبل مكاتب البريد تشهد تأخيرا من شأنه أن يؤثّر سلبا على سيولة الشركة وأن يؤدّي في بعض الحالات إلى إصدار أوامر قطع كهرباء بدون موجب.

أمّا بخصوص تنمية الآليّات الخصوصيّة للاستخلاص والفوترة فما زالت الوسائل التقليدية للاستخلاص مهيمنة على آليات تسديد الفواتير حيث مثّل مجموعها في سنة 2009 ما لا يقلّ عن 94,22 % من جملة الآليات مقابل 5,78 % للاستخلاص الشهري والإحالة البنكية والأنترنات.

واقتصر عدد المنخرطين في خدمة الاستخلاص الشهري التي انطلق اعتمادها سنة 1993 على 54.523 حريفا وذلك إلى نهاية جوان 2010 مسجّلا تراجعا بنحو 2.052 حريفا مقارنة بموفى سنة 2009. وأرجعت الأقاليم تواضع عدد المنخرطين إلى عدم ضبط خطّة عمل موحّدة لتنمية الاستخلاص الشهري وفسّرت ارتفاع عدد المنسحبين أساسا بضعف جودة الخدمات البنكية.

وتجسم ضعف جودة الخدمات البنكيّة من خلال ما لوحظ من تعدّد لحالات رفض تسديد الأقساط لأسباب تبيّن عدم صحّتها على غرار "عدم توفر الرصيد" و"عدم وجود حساب" و"حساب مغلق".

وبلغ عدد المنخرطين ضمن نظام الإحالة البنكية من جهته 17.870 حريفا علما أنّ 79 % من حرفاء الجهد المتوسّط غير مشتركين بهذه المنظومة ممّا يدعو إلى استهدافهم بأعمال ترويجيّة خاصّة بهم.

ولتحسين مردود الاستخلاص بالنسبة إلى كبار المستهلكين[1] اعتمدت الشّركة بخصوصهم نظام رفع العدّاد الشّهري إلاّ أنّ تحليل بيانات الشّركة المتعلّقة بحرفاء الجهد

[1] - معدّل استهلاك شهري يعادل 150 د فأكثر وقدرة قاطع للعداد تساوي أو تفوق 100 أمبير.

المنخفض أظهر عدم تولي الأقاليم تصنيف حوالي 16 ألف حريف ضمن هذه الفئة بالرّغم من استجابتهم إلى مقاييس التّصنيف المعتمدة.

*

* *

تؤمّن الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز مرفقا عموميّا يُعدّ من أهمّ دعائم التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بالبلاد من خلال توفير الطّاقة الكهربائيّة بالكمّيّة المطلوبة وبالجودة اللاّزمة.

ولئن توفّقت الشّركة في تدعيم قدرة إنتاجها وفي تطوير أساليب عملها، فإنّ تحقيقها لنتائج أفضل يتطلّب منها على وجه الخصوص العمل على التّحكّم في إنجاز المحطّات الجديدة لتوليد الكهرباء وعلى الحدّ من التّوقّفات غير المبرمجة لوحدات الإنتاج بما يساعد على مزيد التّحكّم في مستوى الاستهلاك النّوعي.

وللمساعدة على ضمان استمراريّة التّزويد بالكهرباء وتأمين سلامة الشّبكة ينبغي على الشّركة خاصّة الضّغط على آجال إبرام الصّفقات وإنجازها وإيلاء عناية أكبر إلى الدّراسات التّقديريّة الخاصّة بشراءات معدّات التّوزيع.

وتندرج في نفس السّياق دعوة الشّركة إلى مزيد الحرص على إنجاز عمليّات الصّيانة المبرمجة لوحدات الإنتاج ومعدّات النّقل في الإبّان واستكمال إرساء منظومة إجرائيّة متكاملة لتحديد مستلزمات هذه العمليّات بصفة دقيقة وواضحة فضلا عن إعداد لوحات قيادة لمتابعة نشاط النّقل والوضع البيئي لوحدات الإنتاج.

ويقتضي تحسين خدمات الشركة كذلك تركيز منظومة إعلاميّة لمتابعة عمليّات صيانة شبكة التّوزيع والعمل على تأمين التّنسيق الضروري بين مختلف المتدخّلين في هذا المجال والتّسريع بإبرام عقد صيانة لمكاتب قيادة الكهرباء واستكمال ربطها بشبكة التّوزيع وتطوير منظومة الاتّصال الخاصّة بها للرّفع من مردوديتها وتقليص مدّة الانقطاعات.

كما أنّ الشّركة مدعوّة إلى أخذ التّدابير اللاّزمة للحدّ من التّعدّيات على الشّبكة تحت الأرضيّة وذلك خاصّة من خلال مزيد تدعيم آليّة وضع العلامات وكذلك من خلال الإسراع في إرساء منظومة المعلومات الجغرافيّة للشّبكة.

وتدعو الدّائرة من جهة أخرى إلى بذل مجهود إضافي لمقاومة ظاهرة الغشّ من خلال تطوير المنظومة الإعلاميّة الخاصّة بها وتدعيم الموارد البشريّة في هذا المجال، كما توصي بالرّفع من نجاعة منظومة الإنصات لحرفاء الشركة عبر مزيد تفعيل نتائج استبيانات الجودة والتأطير الأفضل لآليّات تجميع تشكيات الحرفاء ومعالجتها.

ويقتضي الارتقاء بمختلف مؤشّرات الاستغلال مواصلة العمل على تطوير منظومة ضبط الأهداف ومتابعتها وتحسين آليّات تجميع ومعالجة الإحصائيّات النّوعيّة والكمّيّة المعتمدة في احتساب المؤشّرات ومزيد تأطير منظومة تخطيط وإنجاز المشاريع الإعلاميّة والإسراع برفع النّقائص الموجودة على مستوى التّطبيقات المستغلّة.

وعلى صعيد آخر تدعو الدائرة إلى مواصلة المجهودات المبذولة لتنمية حصّة الطاقات البديلة ضمن منظومة الإنتاج الحاليّة لا سيّما الطّاقة الهوائيّة والشمسيّة وذلك في ظلّ الارتفاع المتزايد لأسعار المحروقات.

ردّ وزارة الصناعة

تمكنت الشركة التونسية للكهرباء والغاز من توفير الحاجيات الضرورية من الكهرباء لكافة القطاعات ومواكبة نسق النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال العقود الماضية، فضلا عن مدّ يد المساعدة والإحاطة الفنية لحسن الاستغلال وذلك مع ضمان جودة التيار طبقا للخصائص الفنية وقواعد السلامة. وللإشارة يكفي التدليل على المستوى الحالي لنسبة التنوير التي شارفت 100 %.

وقد اعتمد برنامج التجهّز بمحطات التوليد وتوسيع شبكات النقل والتوزيع على التخطيط الاستشرافي والدراسات الدورية. واقتضى مساندة مجهود الشركة التونسية للكهرباء والغاز اللجوء إلى القطاع الخاص في مجال الإنتاج المركزي علاوة عن تشجيع الإنتاج الذاتي الموزع ذي الكفاءة العالية على غرار التوليد المؤتلف في قطاعي الصناعة والخدمات وكذلك الطاقات المتجددة.

ويبقى توفق الشركة التونسية للكهرباء والغاز في إنجاز مشاريعها في الآجال رهن عوامل تؤثر على سير التنفيذ رغم العناية بالدراسات التقديرية، من ذلك :

- تقلبات أسعار المعادن والمحروقات في الأسواق العالمية وشروط وآليات التمويل.
- إصدار نصوص ترتيبية جديدة أو التنقيحات المرتبطة بإجراءات الصفقات العمومية.
- الاعتراضات على حوز المواقع والأراضي لتركيز المحطات ومد الخطوط.
- عدم توازن توفر العنصر البشري مع تطور النشاط.

ورغم تركيز منظومة الجودة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز فإن تذليل العقبات الطارئة وبالأساس نتيجة العوامل المذكورة فرض في بعض الأحيان تحوير البرمجة، مثل

الاضطرار إلى تأخير بعض عمليات الصيانة ومواصلة استغلال التجهيزات، أو تسخير مجهودات إضافية على حساب اهتمامات أخرى لتأمين أولوية تلبية الطلب.

والجدير بالإشارة أن تأخير إنجاز محطة غنوش القاعدية جراء إدراجها في إطار مشروع متكامل لتطوير استغلال حقول الغاز أثر لاحقا على مخطط استثمارات الشركة وعلى مؤشرات منظومة الإنتاج كتطور نسبة مساهمة الوحدات الغازية وعدم إجراء تجارب المردودية وتدهور الاستهلاك النوعي.

ومن المنتظر أن تسهم المشاريع المبرمجة والجاري تنفيذها وخاصة منها مشاريع دعم قدرة الإنتاج من خلال تركيز محطات قاعدية ذات الدورة المزدوجة ومشاريع توسيع وتحديث شبكتي النقل والتوزيع والربط مع دول الجوار وأروبا في تأمين السير المنتظم للتشغيل والاستغلال بما يسمح بمزيد توجيه الاهتمام نحو تطوير منظومات الجودة والإعلامية وضبط الأهداف، علاوة عن العناية بتحسين المؤشرات القياسية و تعزيز حصة الطاقات المتجددة.

ردّ الشركة التونسية للكهرباء و الغاز

المقدّمـة

سيتواصل التعميم التدريجي لنظام الجودة في مختلف وحدات الشركة و قد برمج في هذا الإطار لسنة 2011 اعتماد نظام الجودة إيزو9001 في 27 وحدة جديدة .

ـ تطويـر طاقـة إنتـاج الكهربـاء

تمّ تركيز منظومة إعلامية للتصرف في مشاريع إنتاج الكهرباء وذلك قصد التحكم في آجال التنفيذ حسب الأهداف المبرمجة.

تمّ تحيين برنامج الاستثمار بالمخطط المتحرك 2010-2014 باعتبار المشاريع الإضافية التي استوجب إدراجها لتشمل بالخصوص انجاز محطة تحويل الكهرباء بسوسة وخطوط الجهد العالي المزودة لها وتوسعة جميع المحطات المتصلة بها. وفي هذا الصدد تم تقديم ملفات طلبات العروض منقحة للممولين: "البنك الأوروبي للاستثمار و البنك الإسلامي للتنمية".

ـ دعم شبكة نقل وتوزيع الكهربـاء

شملت بعض العقود طلبات إضافية نذكر منها بالأساس إنجاز مشاريع غير مبرمجة في المخطط العاشر للتنمية كتوسعة كل من محطتي فريانة وطينة لنقل الكهرباء على إثر تأجيل إنجاز محطة التوليد الجديدة بغنوش إضافة إلى محطة تصريف الكهرباء بغنوش والتي كانت في مرحلة أولى مبرمجة ضمن مشروع إنجاز محطة توليد الكهرباء. كما تم إنجاز محطتين مصفحتين بكل من بارتو وعين كميشة تأكد إنجازهما لمجابهة الضغط المتزايد على طلب الطاقة الكهربائية بكل من تونس و الوطن القبلي. فبالنسبة لهذه التّغيّرات الهامّة ، فإنه من المنتظر تسوية هذه الملفات في إطار الختم النهائي على ضوء الاتفاق مع اللجنة العليا للصفقات .

ـ المنظومات الإعلاميّة للشركة

بشأن هذه النقطة، قامت الشركة عن طريق طلب عروض، بدراسة لإرساء مخطط لاستمرارية النشاط (PCA) وتمت الموافقة عليها في شهر أفريل 2010. و إن تطبيق التوجهات التي أقرتها مبرمج ابتداء من سنة 2011. كما برمجت الشركة لسنة 2011 إدماج منظومة " التصرف في العلاقة مع الحرفاء" مع منظومة " ألفا".

ـ الاقتصاد في الطّاقة وحماية المحيط

تمّت دراسة لإرساء خطة طريق لتركيز منظومة معلومات جغرافية وهي مبرمجة للتنفيذ في الثلاثي الثاني من سنة 2011.

ـ قيادة شبكة التّوزيع

سيتم تحيين دليل عقد البرامج ليسمح باعتماد مؤشرات موحدة بين كل الوحدات كما سيتم إدراج مستقبلا مكاتب التحكم عن بعد كأحد مصادر المعطيات في دليل عقد البرامج.

ـ قيادة شبكة التّوزيع

وفيما يخص تطوير منظومة الغش سيقع بعث مناقصة سنة 2011 لإرساء منظومة "التصرف في الغش" «Gestion des fraudes».

ـ صيانة معدّات إنتاج الكهرباء

سيتم في هذا المجال ابتداء من سنة 2011 إلى موفى سنة 2013 تعميم منظومات GMAO على كافة وحدات الإنتاج.

ـ صيانة معدات نقل وتوزيع الكهرباء

بالنسبة لصيانة معدات توزيع الكهرباء فستقع سنة 2011 دراسة لإرساء منظومة GMAO بوحدات توزيع الكهرباء. وسيتم تركيز أنموذج "Prototype" في السداسي الثاني من هذه السنة بإحدى وحدات التوزيع.